الاربعاء,1 أيلول 2010 الموافق 22 رمضان 1431 هـ

بروتوكول للتسليف السكني بين <المصارف> وتعاضد القضاة

قروض بالليرة لأعضاء السلك القضائي بفائدة لا تتعدّى 1.6%

الوزير نجار متوسطاً طربيه والحسيني خلال تبادل الوثائق (تصوير: طلال سلمان)

بعد البروتوكول الأوّل الخاص بالتسليف الميسّر للقطاع الزراعي الذي وُقع الأسبوع الماضي، وقعت جمعية مصارف لبنان يوم أمس الثلاثاء بروتوكول تعاون جديد هذه المرة مع صندوق تعاضد القضاة خاص بتأمين تسليف اسكاني ميسّر للقضاة·

تمّ حفل التوقيع في مقر جمعية مصارف لبنان بحضور وزير العدل إبراهيم نجار، رئيس مجلس القضاء الأعلى غالب غانم، مدعي عام التمييز سعيد ميرزا ورئيس صندوق تعاضد القضاة الرئيس عبد اللطيف الحسيني· وحضر عن جمعية المصارف رئيسها جوزيف طربيه وامينها العام مكرم صادر وعدد من أعضاء مجلس الإدارة·

طربيه استهل حفل التوقيع بكلمة لرئيس جمعية مصارف لبنان رأى فيها ان البروتوكول الجديد يندرج في سياق التأكيد المتجدد على اضطلاع القطاع المصرفي اللبناني بمسؤوليته المدنية والوطنية، إلى جانب مسؤوليته المهنية، وذلك عبر توفير كل مقومات الدعم الممكنة لقطاعات وفئات متنوعة من المجتمع اللبناني، بدءاً بالشرائح الاجتماعية الأقل يسراً والأكثر احتياجاً للتمويل، ومروراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض شركة <كفالات>، وصولاً إلى تمويل المشاريع الإنمائية والاستثمارية الكبرى، لا سيما في مجالات البنى التحتية والقطاعات الانتاجية والخدماتية·

وشرح طربيه لماهية البروتوكول وقال: إنه يتعلق بتوفير التسليف السكني الخاص بالسلك القضائي، حرصاً من جمعيتنا على تحسين أوضاع القضاة وتعزيز القضاء في آن· فالقضاة شريحة اجتماعية راقية ومميزة يكنّ لها اللبنانيون كل التقدير والاحترام·

وقال أن البروتوكول ينص على منح أعضاء السلك القضائي قروضاً سكنية بالليرة اللبنانية، بكفالة صندوق تعاضد القضاة وبفائدة مخفضة لا تتعدّى 1.628 بالمائة، وقد امكن تأمين هذه الشروط الميسّرة بفضل موافقة المصرف المركزي على تنزيل المبالغ الموظفة من قبل المصارف وفق احكام هذا البروتوكول من موجب الاحتياطي الإلزامي·

وقال طربيه أن مبادرة التعاون هذه بين الجمعية والجسم القضائي لن تكون المبادرة الأولى ولا الأخيرة، ذلك اننا مزمعون على الشروع في التباحث مع مجلس القضاء الأعلى ومعهد القضاء في مشروع إقامة برنامج تدريبي خاص بالقضاة العاملين في الحقلين المالي والاقتصادي·

وأشار إلى انه <بناء على ما تقدّم، يطيب لنا أن نقوم اليوم بالتوقيع على بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان وصندوق تعاضد القضاة ممثلاً برئيسه عبد اللطيف الحسيني، وينص على منح أعضاء السلك القضائي الكريم قروضاً مصرفية سكنية بالليرة اللبنانية، بكفالة الصندوق المذكور وبفائدة مخفضة لا تتعدّى 1.628%· وقد امكن تأمين هذه الشروط الميسرة بفضل موافقة المصرف المركزي على تنزيل المبالغ الموظفة من قبل

المصارف وفق احكام هذا البروتوكول من موجب الاحتياطي الإلزامي· ومن الطبيعي ان هذا البروتوكول يندرج أيضاً في إطار مساهمة جمعيتنا في إنجاح توجه مصرف لبنان إلى تعزيز التعامل بالليرة اللبنانية كعملة ادخار وتسليف للتخفيف من دولرة الاقتصاد اللبناني>·

وأمل في أن <يساهم هذا البروتوكول في تخفيف الأعباء الاجتماعية عن كاهل القضاة، وأن يُساعد السلك القضائي على تحقيق المزيد من الانتاجية عبر الإسراع في بت ألوف القضايا العالقة لدى المحاكم>، مؤكداً أن <هذا البروتوكول ليس مبادرة التعاون الأولى بين جمعيتنا والسلطة القضائية، ولن يكون المبادرة الأخيرة، ذلك اننا مزمعون على الشروع في التباحث مع مجلس القضاء الأعلى ومعهد القضاء، في مشروع إقامة برنامج تدريبي خاص بالقضاة العاملين في الحقلين المالي والاقتصادي نظراً للحاجة الوطنية الماسة على هذا الصعيد، ولضرورة مواكبة التطورات الحديثة في التشريعات المالية والمصرفية التي ترعى عمل هذا القطاع الحيوي في لبنان>·

الحسيني ثم كانت كلمة لرئيس صندوق تعاضد القضاة القاضي عبد اللطيف الحسيني الذي نوّه بدور جمعية مصارف لبنان في العملية الاقتصادية والتنموية والإسكانية بافساح المجال امام سائر القطاعات في أن تحصل على التمويل من أجل نشاطاتها·

وقال: في موضوع القروض السكنية الملحوظ في نظام تقديمات صندوق تعاضد القضاة نلفت إلى واقع الأمر، في أن التسليفات للقضاة والاستفادة منها لا تزال متواضعة بل هي في حدها الأدنى نتيجة غياب سياسة اسكانية شاملة، وارتفاع أسعار السكن وتدني رواتب القضاة، في وقت يستحق فيه قضاة لبنان المزيد من الاهتمام والمساندة·

اضاف: لذلك نأمل من هذا البروتوكول تأمين التمويل اللازمة ومواكبة القاضي في جانب من حياته بتأمين السكن اللائق به مع مراعاة وضعه المادي لجهة ما يتقاضاه من راتب، وبالمقابل أن يحسن القضاة الاستفادة من شروط البروتوكول الملائمة ومن التسهيلات التي ينطوي عليها، والصندوق في كل ذلك يضمن إيفاء القروض السكنية التي ستمنح في إطار هذا البروتوكول وفقاً للاحكام القانونية النافذة·

غانم ثم تحدث بالمناسبة رئيس مجلس القضاء الأعلى، الرئيس الأوّل غالب غانم الذي أشاد بمبادرة جمعية مصارف لبنان، ثم كانت الكلمة الاخيرة لوزير العدل ابراهيم نجار نوّه فيها بالدور الذي تقوم به جمعية مصارف لبنان وبالتعاون الجديد بين الجمعية والجسم القضائي كاشفاً عن قرب صدور السلسلة الجديدة لرتب ورواتب السلك القضائي·

نجار أخيراً، تحدث الوزير نجار فقال: <يأتي هذا التوقيع في ظرف مؤات، فالثلاثاء المقبل سنشارك في إطار اللجنة النيابية للمال والموازنة في إقرار موازنة وزارة العدل، وسيحظى صندوق تعاضد القضاة بموازنة تقارب الـ9 مليارات ليرة، وسيكون لكل القروض التي ستمنحها المصارف للقضاة الضمانات الكافية>·

واضاف: <ما سمعته عن إعطاء فوائد مخفضة، وتدخل مصرف لبنان في إعفاء المصارف من الاحتياط الإلزامي في هذا الصدد لتشجيع القروض يطمئن المصرفيين أن كل القروض التي ستمنح للقضاة ستكون مضمونة بالكامل، وتالياً يكون الاتفاق الموقع لمصلحة المصرفيين والقضاة على السواء>·

واعتبر أن <الاتفاق مؤات أيضاً لأننا في صدد إقرار قانون الأسواق المالية في لبنان، وقد أنجز إعداده، وسيعرض على الهيئة العامة لمجلس النواب في أول فرصة، وسيكون القضاء تالياً مؤازراً فاعلاً في تنظيم تلك الأسواق، وقد لحظ المشروع اطاراً قضائياً يمكن أن يؤدي إلى طمأنة المستثمرين>·

ورأى نجار <ان توقيع الاتفاق مؤات أيضاً لأننا في صدد تسريع المحاكمات والأحكام، لأن الأساس بالنسبة إلى المصرفيين هو أن تكون للتنفيذ صدقية أن لجهة الفاعلية او الجدوى من التنفيذ على القاضي الذي لا يفي بموجباته، ومؤات أيضاً لأننا نعزز صندوق تعاضد القضاة الذي هو جزء لا يتجزأ من الضمانات الاجتماعية أو الراتب الذي يستحقه القاضي ليكون معززاً>، مشيراً إلى الاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على إعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب والتي ستعرض على مجلس الوزراء لاقرارها>·

واعرب عن سروره لمشاركة المصارف في تعزيز أوضاع القضاة <اذ لا يمكن للبنان أن يقوم وان يكون دولة مؤسسات إذا لم يكن القاضي مكرماً ومعززاً، وإذا لم يستقل مادياً وأدبياً ومعنوياً عن كل القوى والتدخلات التي تحاول الامعان في ترتيب ما يطيب لها من الأجواء السياسية من خلال أداء القاضي بمهماته>·

وأكّد <ان البروتوكول هو من الأمور الأساسية التي تساهم في وضع الأمور على الطريق الصحيح الذي يجعل القاضي معززاً مكرماً وشجاعاً>.